استيراتيجية الشمول المالي في الأردن (2018 -2020)

الجهود – النتائج

Jordan's Financial Inclusion Strategy (2018-2020)

Efforts - results

صادقي أمينة [1]

[1] جامعة الجزائر 3(الجزائر) ، amina.sadki@outlook.com

تاريخ الاستلام :2022/10/06 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل استيراتيجية الشمول المالي 2018–2020 وذلك من خلال التعرف على محاورها ،مبادارتها،أهدافها القريبة والبعيدة الأمد، حيث تم التوصل الى أنها حققت نتائج أكبر من النتائج المستهدفة ،حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي الى ما يقارب50 % بدلا من نسبة 5, 41% المستهدفة ،وانخفضت الفجوة الجندرية الى حوالي 29%بدلا من 35% وهذا يدل على النجاح الذي تحقق نتيجة تطبيق الاستيراتيجة الوطنية للشمول المالي.

الكلمات المفتاحية : شمول مالي، استيراتيجية ، فجوة جندرية ،مبادرات .

تصنيفاتJEL :G15 ,F39,E58

Abstract:

This study aims to analyze the financial inclusion strategy 2018-2020 by identifying its axes, its initiative, and its near and long-term goals, as it was concluded that it achieved results greater than the targeted results, as the percentage of financial inclusion increased to approximately 50% instead of % 41.5, and the gender gap decreased to about 29% instead of 35%, and this indicates the success achieved as a result of the implementation of the national strategy for financial inclusion.

Financial inclusion, strategy, gender gap, initiatives: **Keywords**

JEL Classification Codes: G15 ,F39,E58

المؤلف المرسل: صادقي أمينة : amina.sadki@outlook.com

1.مقدمة :

لقد كانت الأردن احد الدول النامية التي سعت الى تحقيق الشمول المالي ، ففي نهاية سنة 2015 تم إصدار قرار بتشكيل لجنة وطنية توجيهية برئاسة محافظ البنك المركزي وبالاشتراك ما بين القطاع العام والخاص ؛ للإشراف على إعداد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي، وتضم اللجنة الأمناء العامين لعدد من الوزارات وبمشاركة ممثلي من القطاع الخاص.

ومع نهاية شهر سبتمبر 2016 تم التحرك قدما ووضع حجر الاساس للبدء بالعمل في الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي وذلك بإطلاق فرق عمل منبثقة عن هذه اللجنة بحيث تغطي عدة محاور أساسية: أنظمة المدفوعات الالكترونية، التمويل الاصغر، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، الثقافة المالية، حماية المستهلك المالي ومحور تجميع وتحليل البيانات ومؤشرات الاداء ، حيث قامت هذه الفرق بإعداد وثيقة الرؤيا الاستراتيجية للاشتمال المالي في الاردن (Vision Document – Policy Statement) والتي تم إطلاقها خلال المؤتمر الإقليمي الثاني عالي المستوى الذي تم تنظيمه من قبل البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وتحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة بحيث تمثل هذه الوثيقة خارطة الطريق والحجر الاساس لرسم واعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي بشكل يهدف الى تحسين الرفاه الاجتماعي بما يتوافق محاور الاجندة الوطنية والتوجهات الاستراتيجية للمملكة.

الاشكالية:

ما مدى تحقيق مستويات الشمول المالي في الأردن؟

التساؤل الفرعي :

في ما تمثلت ركائز استيراتيجية الشمول المالي في الأردن ؟

الفرضية :

– حققت استيراتيجية الشمول المالي في الأردن ارتفاع في مستوى الشمول المالي مقارنة بالمستوى الذي كان عليه قبل تطبيقها.

أهداف البحث: التعرف على ماهية الشمول المالي و على واقع الشمول المالي في الأردن.

منهجية ومنهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي القائم على التقارير الخاصة باستيراتيجية الشمول المالي في الأردن .

2.ماهية الشمول المالي

تعددت مفاهيم الشمول المالي ،حيث عرفتها بعض الأدبيات بقدرة الأفراد و الشركات على الوصول للخدمات المالية والمصرفية ، بينما عرفها البنك الدولي الشمول المالي على أنه نسبة مستخدمي الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان .

2. 1مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي يشير إلى إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل، سواء كان ذلك مؤسسات أو أفراد ، ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناء على ما يقدم من خدمات مالية(جانب العرض)، وجودة تلك الخدمات، وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع كما يشار اليه على انه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان(جانب الطلب) لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية[1].

عرّفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI الشمول المالي بأنه" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة."

كما عرفت كل من منظمة(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه " :العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[2].

2. 2 أهداف الشمول المالي

إن توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي أو تحقيق الشمول المالي ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية نظرا لدوره التنموي الهام في تطوير الإنسان ، وتحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر ودعم المساواة وتامين الرفاهية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

تتمثل أهداف الشمول المالي في :[3]

1 – تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

3 – تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء .

4 – تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

5 –تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.

6– خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي .

7– تعزيز الاستقرار المالي ؛ و تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي؛ وهناك آثار إيجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية

وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.

3 استيراتيجية الشمول المالي في الاردن

أدركت الأردن بأن الشمول المالي بات يشكل ركيزة أساسية في تحقيق النمو الشامل والمستدام في المملكة، حيث عكفت الحكومة الأردنية على بناء بنية تحتية مالية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة للوصول إلى نظام مالي شامل، وقد أخذ البنك المركزي الأردني الدور القيادي في هذه العملية يسانده فيها شركاؤه من القطاعين العام والخاص بما يضمن التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية بهذا الخصوص .

3 .1محاور الاستيراتيجية

تستند الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى مجموعة من السياسيات ذات الأولوية ثلاثة منها تعتبر ركائز أساسية : التمويل الأصغر ، الخدمات المالية الرقمية ، و تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة .كما أن هنالك أربعة متطلبات (القوانين والتشريعات، البيانات والأبحاث، حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية والتكنولوجيا المالية) تتقاطع بشكل كبير مع الركائز الأساسية مما يساهم بتسهيل جعل هذه الركائز اكثر متانة والتي تتمثل في:[4]

3. 1.1–المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تلعب دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل و تشكل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة تقريبا 99.4 % من الشركات المسجلة في الأردن، ومن دون النظر إلى الشركات متناهية الصغر فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته تقريبا 10 % من قطاع الأعمال في الأردن على الرغم من بقائها مقيدة ماليا.

وتدعم الأدوات القائمة على الحوافز مثل الإقراض بأسعار ومدة استحقاق تفضيلية وبرامج ضمان القروض المنفذة من خلال الشركات بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى التمويل وفتح آفاق جديدة وطويلة الأمد للنمو بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3. 2.1–الخدمات المالية الرقمية (DFS) : تعتبر أنظمة دفع و تحويل الأموال عنصرا أساسيا للبنية التحتية المالية، كما أن وجود نظام دفع وطني حديث و آمن و فعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال و الشبكة المحلية للصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونياً (أي فواتيركم) ، يخلق مجالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة منها من خلال خفض التكاليف و تقليل المخاطر، الخدمات المالية الرقمية تساهم إيجابيا بتعزيز الشمول المالي للأفراد وقطاع الأعمال لكونها تمثل بوابة مريحة وفعال للوصول للخدمات المالية الرسمية للركائز والقطاعات ذات الأولوية.

3.1.3 –التمويل الأصغر: يعتبر أساسيا بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، غير المخدومين والمستبعدين ماليا ، كونه يسمح لهم ببناء أصول، إدارة المخاطر و زيادة مستويات دخلهم و بالتالي المساهمة في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي .

1.3. 4– التكنولوجيا المالية : أو ما تسمى بال "فين تيك "، والتي قد تشكل نقطة التقاء أو شكل غير اعتيادي من التكنولوجيا الناشئة أو البنية التحتية للأنظمة المالية أو الخدمات المقدمة من قِبل مزودي الخدمات و/أو المستخدمين أيضا،ناهيك عن كونها محركا هاما للمنافسة، والوصول للخدمات المالية، النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل .

5.1.3–حماية المستهلك المالي والقدرات المالية :تعتبران من المتطلبات الأساسية للوصول لشمول مالي مسؤول وعادل بشكل يساهم إيجابا بتعزيز حماية المستهلك، وخلق طلب مستدام لاستخدام الخدمات المالية .

6.1.3–البيانات والأبحاث : تلعب البيانات والأبحاث دوراً هاماً ومفصلياً بالنسبة للجهات الرقابية و مقدمي الخدمات حيث تبرز اهميتها في خلق فرص للقطاع الخاص وذلك بتطوير منتجات وخدمات مالية

بشكل أفضل علاوة على ذلك، فإن البيانات والأبحاث تساهم أيضاً في وضع أهداف وطنية لتعزيز الشمول المالي وقياسها خلال رحلة التطبيق.

3 .1 .7- القوانين والأنظمة والتعليمات :تعتبر عنصرا أساسيا لتمكين وتطوير القطاع المالي بشكل عام والشمول المالي على وجه التحديد، وبشكل يغطي مجموعة كاملة من المواضيع التي تهم المؤسسات المالية والمستهلكين المرتبطين بالشمول المالي.

3 .2 الأهداف الوطنية والأهداف التشغيلية للشمول المالي

تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن لتحقيق هدفين رئيسيين هما: [5]

-رفع مستوى الاشتمال المالي من 24.6 %مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية(وفقاً لمؤشر Findex العالمي) سنة 2014 الى 36.6 %بحلول سنة 2020.

-وفي نفس الوقت، تقليص الفجوة الجندرية من 53 %الى35 %.

يظهر الجدول التالي جملة الأهداف التشغيلية الرئيسية، والأهداف العامة التي تم تحديدها ضمن المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي : [6]

الجدول رقم 1:استيراتيجية الشمول المالي في الأردن

الإطار التشريعي والقانوني	حماية المستهلك المالي	بناء القدرات المالية	البيانات والأبحاث	تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر
-تمكين الفئات المستهدفة والتي تشمل الشباب من الفئة العمرية(15-24 سنة) والنساء، واللاجئين، وذوي	-تطبيق الاطار القانوني والتشريعي لحماية المستهلك المالي استناداً إلى مبادئ التعامل مع العملاء بعدالة	-تعزيز الثقافة المالية في المدارس، وبناء القدرات المالية للفئات المستهدفة(النساء، اللاجئين، الشركات	-بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للشمول المالي في المملكة مع نهاية سنة	-زيادة نسبة التمويل(كنسبة من القروض)المقدمة من البنوك وشركات التمويل الأصغر للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من

الدخل المحدود من فتح حسابات. -تقديم الحوافز الضريبية لقطاعات الأعمال ذات الأولوية -توسيع نطاق تبادل المعلومات الائتمانية. -إصدار قانون الأموال المنقولة. -إصدار قانون الإعسار المالي	وشفافية، التمويل المسؤول، حماية بيانات العملاء، وايجاد آليات مناسبة لمعالجة شكاوى العملاء. -تعزيز الإطار العام لحماية مستهلكي الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وفقاً لمبادئ حماية المستهلك المالي والتي تشمل التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، والتمويل وحماية بيانات العملاء وايجاد آليات لمعالجة شكاوى العملاء -تطوير القدرات المالية للفئات المستهدفة	المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم)، بالإضافة إلى رفع الوعي والثقافة المالية للمجتمع.	2018	% 8.5 إلى % 15 في نهاية سنة 2020 . توفير البيئة المواتية لنمو قطاع التمويل الأصغر بدوره التنموي و بناء القدرات المالية والموارد البشرية في قطاع التمويل الأصغر ؛ لتحسين تطوير المنتجات المالية المقدمة من القطاع وتوسيع رقعة انتشاره.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة بتقرير الاستقرار المالي،البنك المركزي الأردني،دائرة الاستقرار المالي، ص12

3 .3 جهود و مبادرات الشمول المالي

3 .3 1جهود الشمول المالي

3 .3 1 1-الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم

قد قام البنك المركزي الأردني بتأسيس لجنة داخلية وذلك بهدف إدارة المشاريع المتعلقة بتعزيز الاشتمال المالي ومن ضمنها زيادة فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل ولهذا الغرض فقد تم خلال الفترة الماضية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب425 مليون دولار أمريكي بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وصل منها ما مقداره 250 مليون دولار، وسيقوم البنك المركزي بسحب المبالغ المتبقية والبالغة 175 مليون دولار خلال عامي 2021 و 2022 ، هذا بالإضافة إلى خط الائتمان المقدم من بنك الإعمار الأوروبي للبنوك مباشرة بمبلغ 120 مليون دولار لنفس الغاية الذي قام البنك المركزي بدوره بتقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك منه، علما بأن بنك الإعمار الأوروبي قام بتوقيع اتفاقيات مع ثلاثة بنوك بمبلغ 90 مليون دولار.

كما يوجد لدى البنك المركزي برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية والصحة والتعليم(التدريب المهني والفني والتقني)وقطاع النقل والقطاع التصديري(بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة)بسعر فائدة يبلغ حوالي 0.5% للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في المحافظات خارج عمان و للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في العاصمة، وبمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي 1.2 مليار دينار، حيث استفاد من هذه البرامج حتى نهاية 12 /2020 (1564)مشروع وبقيمة إجمالية وصلت إلى ما يقارب 1065 مليون دينار توزعت على قطاعات الصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية والصحة والتعليم(التدريب المهني والفني والتقني)وقطاع النقل بمقدار 535.4 ، 240 ، 112.1 ، 79.8 ، 22.8، 5، 25.9 ، 15.5 ، 28.4 مليون دينار على التوالي.

وأيضا من ضمن هذا المبلغ فقد تم منح 62 مليون دينار لتمويل دفع الرواتب لنحو 49 ألف عامل.

كما ساهمت التمويلات التي منحت ضمن هذا البرنامج بخلق 13.2 ألف فرصة عمل جديدة في مختلف محافظات المملكة وقد قام البنك المركزي بتطوير شروط الإقراض منذ عام 2015 ضمن هذا البرنامج لتتلاءم وبرامج التمويل المعمول بها لدى البنوك الإسلامية.

وفي إطار تطوير الأعمال الريادية ومحاربة البطالة استمر البنك المركزي خلال عام 2020 بمنح السلف من خلال البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي" **انهض** "الذي تم إطلاقه عام 2019 بقيمة 100 مليون دينار وذلك تنفيذاً للرؤية الملكية السامية لمحاربة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب من خلال تعزيز نهج التشغيل الذاتي عوض عن التوظيف وتمكين الشباب من إقامة مشاريع تنموية توفر لهم فرص عمل ومصدر دخل دائم، وقد استفاد من البرنامج حتى نهاية 12 / 2020 (159)مشروعا بقيمة بلغت ما 4. 5 مليون دينار .

كما تم في بداية شهر أفريل 2020 إطلاق برنامج البنك المركزي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواجهة تداعيات جائحة كورونا بقيمة 500 مليون دينار، ثم في عام 2021 زيادة مبلغ البرنامج إلى700 مليون دينار وتمديده حتى نهاية عام 2021 هذا وقد استفاد من هذا البرنامج حتى نهاية 2020 / 12 (914, 4) مشروع بقيمة 447 مليون دينار، وقد استخدم ما نسبته من هذه المبالغ لتغطية رواتب وأجور العاملين في هذه الشركات وبقيمة تقارب 177 مليون دينار وبما يخدم84,500 عامل على رأس عمله.

وفي هذا الإطار تم خلال عام 2020 توقيع اتفاقية سلفة خاصة ما بين البنك المركزي والشركة الأردنية لضمان القروض بقيمة 300 مليون دينار لاستحداث البرنامج الوطني لضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا والذي يهدف إلى تيسير التمويل للمهنيين والحرفيين وأصحاب المؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على التمويل بشروط وتكلفة يسيرة ومساعدتها على تغطية نفقاتها التشغيلية ورأس المال العامل بما فيها دفع الرواتب والأجور، والمحافظة على سير أعمالها وتمكينها من استئناف نشاطها وتوسعته مستقبلاً، حيث يقدم البرنامج ضمان بما نسبته % 85 من مخاطر التمويلات

الممنوحة ضمن هذا البرنامج، وذلك نظراً للظروف التي يمر بها الاقتصاد الأردني نتيجة تداعيات جائحة كورونا[7].

3 .3 1 2-التمويل الأصغر

يتكون قطاع التمويل الأصغر في الأردن والذي أصبح جزءا من النظام المالي الرسمي خلال عام 2018 من 9 شركات تمويل أصغر مرخصة من البنك المركزي منها شركتان تمنحان التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي إطار سعي البنك المركزي الأردني لتعزيز قواعد الحوكمة وأنظمة الضبط والرقابة للمؤسسات الخاضعة لرقابته وإشرافه فقد تم خلال عام 2020 إصدار حزمة من التعليمات الناظمة لقطاع التمويل الأصغر وعلى النحو التالي : [8]

-تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر10 / 2020 بتاريخ 6/ 12 / 2020 والتي تهدف إلى تطبيق قواعد ومرتكزات الحاكمية المؤسسية لدى شركات التمويل الأصغر، وذلك وفق المعايير الدولية والممارسات الفضلى وبما يوائم خصوصية القطاع، حيث تضمنت التعليمات المذكورة المحاور الرئيسية التالية:

-تشكيلة مجلس الإدارة ومعايير الملاءمة للمجلس وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية العليا واللجان المنبثقة عن المجلس، مهام ومسؤوليات المجلس واجتماعاته، حقوق المساهمين والإفصاح والشفافية.

-تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لشركات التمويل الأصغر رقم 2020 / 11 تاريخ 6 ديسمبر 2020 وذلك وفق المعايير الدولية والممارسات الفضلى، حيث تضمنت التعليمات المذكورة المحاور الرئيسية التالية: ما يجب أن تتضمنه أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى الشركة ومهام ومسؤوليات مجلس الإدارة بالخصوص بالإضافة إلى مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا، مهام كل من التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر ومراقبة الامتثال، متطلبات الأنظمة المالية والمحاسبية وأنظمة إدارة المعلومات، متطلبات الأمن والسلامة.

-تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التمويل الأصغر رقم 2020 / 8 تاريخ 28سبتمبر 2020 والتي تواكب المعايير الدولية والممارسات الفضلى بهذا الخصوص.

3 .3 31 –القدرات المالية والثقافة المالية

قد بادر البنك المركزي بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة وذلك بهدف تمكين المواطن الأردني من: [9]

–إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.

–إدارة مدخراته وممتلكاته الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل.

–زيادة ة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية.

حيث تم البدء بالبرنامج الرئيسي المتمثل بالتعليم المالي في المدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز(مؤسسة أردنية غير ربحية)،وقد تم البدء بتدريس منهاج الصف السابع اعتبارا من العام الدراسي 2015 / 2016 كما تم البدء بتدريس منهاج الصف الثامن والحادي عشر اعتبار اً من العام الدراسي 2016 / 2017، ومنهاج الصف التاسع والثاني عشر في العام الدراسي 2017 / 2018 ، ومنهاج الصف العاشر في العام الدراسي2018/ 2019.

علاوة على برنامج التعليم المالي في المدارس، فإن المشروع سيشمل في المستقبل عدة برامج أخرى، وعلى النحو التالي: **التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي، نشر الوعي المالي من خلال وسائل الإعلام، الثقافة المالية لتطوير الأعمال، التعليم المالي في مكان العمل، التعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية.**

3– 4 1 3 .3 حماية المستهلك المالي

قام البنك المركزي من خلال دائرة حماية المستهلك المالي بالعديد من الأنشطة والإجراءات :[10]

فمن الناحية التشريعية ، تم إصدار عدد من التعليمات والتي كانت الغاية منها توفير الحماية الكافية لمستخدمي الخدمات المالية والمصرفية، حيث تم إصدار تعليمات حماية المستهلك المالي لعملاء شركات الصرافة المرخصة والتي تهدف إلى إيجاد إطار تشريعي واضح يحدد العلاقة ما بين كل من العملاء وشركات

الصرافة ضمن إطار شامل لحماية المستهلك، كما تم التعميم على البنوك لتمديد منح الجوائز على حسابات التوفير لعام2021 ضمن ضوابط كمية ونوعية خاصة بذلك، تُنظم عملية منح الجوائز وتُعزز التنافس في استقطاب ودائع التوفير وتحقيق المنافسة العادلة بين البنوك، كذلك تم التعميم على البنوك بعدم تضمين الوثائق التي يتم توقيع العملاء /الكفلاء عليها أية بنود تفيد إلغاء /تنازل العميل عن أحكام السرية المصرفية ولتخفيف الأعباء على مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية خلال جائحة كورونا، تم التعميم على البنوك بضرورة التعامل مع القطاعات المتضررة بأقصى درجات المرونة، والإعلان بصورة واضحة عن جميع التكاليف والفوائد المترتبة على تأجيل الأقساط.

عند إعداد التقرير السنوي الأول لدائرة حماية المستهلك المالي لعام 2020 والذي يهدف إلى تسليط الضوء على النشاطات التي قام بها البنك المركزي خلال الأعوام 2018 -2020 لتعزيز منظومة حماية المستهلك المالي في الأردن تم تسجيل عدد من الشكاوى التي وردت إلى البنك المركزي من العملاء على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية خلال عام 2020 حوالي 2,827 شكوى، تركز معظمها حول العقود وشروط التعامل وأسعار الفائدة على القروض، في حين بلغ عدد شكاوى العملاء التي تم استقبالها ومعالجتها من قبل وحدات إدارة شكاوى العملاء في البنوك العاملة في المملكة وشركات التمويل الأصغر وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني حوالي165,10 شكوى حيث استحوذت الشكاوى المتعلقة بالخدمات الإلكترونية على النسبة الأكبر منها.

3.3 . 2 مبادرات الشمول المالي

3.3 . 2 1صندوق الحماية التنظيمي للتكنولوجيا المالية FinTech Regulatory Sandbox:[11]

أدرك البنك المركزي الأردني ضرورة الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية والحاجة إلى تحفيز الرقمنة لتعزيز الشمول المالي الرقمي ، و دعم الاقتصاد الرقمي من خلال الحكومة الإلكترونية و ذلك لمواكبة التطورات المتسارعة والاستمرار في توفير بيئة مواتية لتشجيع الابتكار والتمويل والشمول .

أطلق البنك المركزي الأردني المبادئ الرسمية لصندوق الحماية التنظيمي للتكنولوجيا المالية لتعزيز الابتكار والشمول المالي في يناير 2018 وبداية 2019 .

يفتح صندوق الحماية التنظيمي للتكنولوجيا المالية التابع للبنك المركزي الأردني نافذة لتقديم الطلبات الطلبات المقدمة من جميع المؤسسات المالية المرخصة في البنك المركزي الأردني ، وكذلك المؤسسات المالية غير المرخصة مدتها 30 يومًا مرة واحدة سنويًا للمتقدمين لتطبيق الابتكارات الجديدة لتعزيز القطاع المالي، حيث بمجرد قبول الطلب يتم التجريب على ان تستمر العملية مدة تسعة أشهر كحد أقصى قبل التمديد أو الخروج أو الدخول إلى السوق ولقد تم فتح نافذة Sandbox مرتين واستقبلت 18 طلبًا ، ثمانية منهم تم قبولها.

3 .3 .2 2 تحسين الوصول إلى التحويلات المالية وغيرها من الخدمات من خلال الحلول الرقمية في الأردن (Digi # ances):

قام البنك المركزي الأردني (CBJ) بالاشتراك مع (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit بتنفيذ مشروع "تحسين الوصول إلى التحويلات وغيرها من الخدمات المالية من خلال الحلول الرقمية في الأردن" (Digi # ances)،حيث بدأ المشروع في أكتوبر 2015 بهدف زيادة معدل الشمول المالي من خلال تسهيل تطوير الخدمات المالية الرقمية ، بما في ذلك التحويلات عبر الحدود ، للشرائح غير المصرفية من السكان.

يعمل مشروع Digi # ances على تعزيز الشمول المالي للأردنيين ذوي الدخل المنخفض واللاجئون السوريون دون حسابات بنكية على ثلاثة مستويات مختلفة ، على النحو التالي:[12]

3 .3 .2 2 1 -دعم تطوير الخدمة المالية الرقمية الوطنية(DFS)(النظام البيئي) :

يهدف مشروع Digi # ances دعم إنشاء نظام بيئي للخدمات المالية الرقمية في الأردن التي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (NFIS) ويمكن استخدامها من قبل كلا من اللاجئين والأردنيين.

من الفترة 2018 إلى 2020 ، كانت المنظمات الإنسانية ومزودو الدفع عبر الهاتف المحمول مدعومة

كجزء من نهج شامل لسياسة تطوير مدفوعات جديدة وتطوير طرائق استخدام المحافظ الرقمية ناهيك عن تطوير وسائل ابلاغ الفئات المستهدفة المعنية حول المزايا وحقوقهم ومسؤولياتهم.

حيث تم إبلاغ خلال تلك الفترة ، ثلاثة عروض رقمية لتجريب التحويلات المالية الوطنية باستخدام محافظ الهاتف المحمول واثنين خاصين بالمدفوعات الرقمية عبر الحدود (التحويلات).

استهدف مشروع Digi # ances ، فتح محفظة Dinarak للهاتف المحمول في جويلية 2018 ، حيث أطلق مبادرة "سد الفجوة: تمكين المرأة من خلال الخدمات المالية الرقمية في الأردن " التي تم اختيارها كواحدة من المبادرات العشر لتحدي عدم المساواة ، هي مبادرة قررت من قبل الاتحادية الألمانية للاقتصاد التعاون والتنمية (BMZ)، بهدف معالجة الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي من خلال تنمية المرأة ومنحها دورًا نشطًا في تعزيز اندماجها المالي والاقتصادي

في سنة 2020 ، تعاونت Digi # ances مع Dinarak حول "حملة التوعية عبر الرسائل القصيرة واسترداد النقود" وذلك بهدف زيادة النشاط استخدام محافظ الهاتف المحمول من خلال زيادة الوعي بين محدودي الدخل وغير المتعاملين مع البنوك، الأردنيون في المجتمعات المضيفة واللاجئون السوريون في الأردن.

قام مشروع Dinarak بتطوير وتصميم وتنفيذ نظام SMS شامل و اعداد حملة توعية بنظام استرداد النقود ، تستهدف 3 آلاف شخص بنسبة 50٪ من النساء و 40٪ من السوريين.

تلقت ديناركك الدعم لتطوير أعمالها الإستراتيجية ، وتعزيز قدرتها الداخلية ، وتطوير شبكة وكلائها ، وتنمية الوعي والمواد التسويقية، حيث كانت الشراكة ناجحة في العديد من الجوانب(أكثر من 86000 أردني و 6000 سوري معظمهم في المحافظات الشمالية الثلاث التي استهدفتها هذه الشراكة).

كما تعاونت مبادرة Digi # ances مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) بشأن تنفيذ مشروع التمويل المشترك بعنوان "تحسين الوصول إلى التحويلات وغيرها من الخدمات المالية من خلال الحلول الرقمية للعمال المهاجرين في الأردن").

بموجب هذه الاتفاقية ، أطلقت Digi # ances نموذجًا تجريبيًا مع شركاء القطاع الخاص قائم على

تطوير وتصميم وتنفيذ جميع الأنشطة اللازمة لتقديم حل رقمي مبني على احتياجات التحويلات الصادرة عبر الحدود بين الأردن وبنغلاديش.

في ديسمبر 2020 دعمت Digi # ances شركة المدفوعات والمقاصة الأردنية (JoPACC) لتنفيذ مشروع MEDAL (برنامج التسهيلات "التوسع التجاري من خلال القبول الرقمي والسيولة") الذي يهدف الى تشجيع mPSPs (مقدمو خدمة الدفع عبر الهاتف المتحرك) المرخصة في الأردن على تطوير التطبيقات الحالية لإنشاء وقبول رمز QR الديناميكي كأداة دفع من خلال JoMoPay(مفتاح الدفع عبر الهاتف التحرك)والذي تم برمجة تنفيده سنة 2021.

أما فيما يخص القطاع الإنساني ففي سنة 2019 ، تقرر مشروع التعاون مع برنامج الغداء العالمي من أجل تمكين المدفوعات الجماعية للمساعدات عبر محافظ الهاتف المحمول وذلك من خلال تطوير مواد تدريبية للمستفيدين وكيفية استخدام البنية التحتية الرقمية بشكل أفضل.

2 .2 .2 .3 .3- دعم تعزيز الجهاز التنظيمي والرقابي

يهدف هذا المجال إلى تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للتمويل الرقمي الخدمي(DFS) بما في ذلك التحويلات عبر الحدود الميسرة عبر محفظة الهاتف المحمول، حيث يتوافق مع المعايير الدولية في ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML / CFT) ، و مجالات المستهلك، الحماية ، تسهيل توجيه تدفقات التحويلات الدولية عبر القنوات الرقمية ، كمحافظ محمولة.

وقدمت دراستين تحليليتين مقدمتين عن جوانب التوريد والطلب الذي يتعين النظر فيه لتطوير السوق ، فضلا عن المساعدة التقنية للبنك المركزي الأردني في مجالات حماية المستهلك ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دعم المشروع أيضًا تقييم الخيارات والنماذج للتحويلات عبر الحدود التي تتضمن محافظ الهاتف المحمول ، مما أدى إلى أول تجربة للمدفوعات عبر الحدود من خلال محافظ محمولة، بالإضافة إلى ذلك ، تم إجراء تقييم للإطار التنظيمي للتحويلات (الرقمية) عبر الحدود .

كما أطلقت Digi # ances مجلس DFS كهيئة استشارية للإصلاحات المتعلقة بإدارة الدعم الميداني حيث تم عقد 15 اجتماعاً رفيع المستوى لمجلس إدارة الدعم الميداني بحلول نهاية عام 2020 ، مع حوالي 30 منظمة كعضو مشارك، وناقشت الاجتماعات مسودة اللوائح (أي حماية المستهلك ، مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب) والموضوعات ذات الصلة بتطوير السوق (أي خارطة طريق DFS لبناء الوعي والمبادئ التوجيهية للمدفوعات الرقمية، التحويلات المالية عبر الحدود والمدفوعات التجارية).

تم تنظيم 12 "حوارات" وتبادل معرفي لإدارة الدعم الميداني لتغطية مستجدات ربط برامج المساعدات الإنسانية بمحافظ الهاتف المحمول، كما تم اجراء رحلة ميدانية إلى إربد والمفرق لمساعدة المديرين التنفيذيين رفيعي المستوى على فهم احتياجات ومخاوف اللاجئين والأردنيين ذوي الدخل المنخفض ودعم زيادة الوعي ومحو الأمية حول رقمية الخدمات المالية[13] .

3 .3 .2 2 3-دعم زيادة الوعي ومحو الأمية حول الرقمية

تهدف Digi # ances إلى تعريف اللاجئين السوريين والأردنيين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية بـ استخدام الخدمات المالية الرقمية. ولتحقيق ذلك ، من المتوقع أن تصل حملات التوعية واسعة النطاق إلى 20 ألف لاجئ و 30 ألف أردني ، وينبغي أن تصل برامج التدريب المستهدفة إلى 10000لاجئ و 10000 أردني 50٪ منهم نساء.

أجرت Digi # ances حوالي 675 ورشة عمل في حيث تم تدريب 12601 فردًا ، فيما وصلت حملات التوعية إلى أكثر من 356055 فردًا من خلال العديد من الأنشطة تشمل جلسات توعوية وفعاليات وحملات توعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها.

أطلق البنك المركزي الأردني والوكالة الألمانية للتعاون الدولي "خارطة طريق حول محو أمية الخدمات المالية الرقمية" وذلك لتبسيط هذه الإجراءات بين أصحاب المصلحة ، والتي تم إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال مذكرة تفاهم مع 20 موقعًا حاليًا من القطاع المالي غير الربحي والجهات المانحة.

اعتمدت Digi # ances مبادرة تعاون مع جمعية تحفيز القيادة التنموية (CBO) وهي منظمة مجتمعية في إربد وهذا خلال أزمة فيروس كورونا مطلع 2020، والتي أسفرت عن إنشاء مكتب المساعدة لتقديم المساعدة لأفراد المجتمع المحلي في إربد أثناء الإغلاق حول كيفية فتح المحفظة الإلكترونية واستخدامها بشكل مسؤول، خاصة أن النقد هو أحد الأسباب الأولية لحمل الفيروس[14].

2.3.3. 3مبادرة الأموال المتنقلة من أجل المرونة (MM4R)

في نهاية عام 2017 ، قامت مؤسسة(Melinda Gates Foundation & Bill (BMGF) و البنك المركزي الأردني (CBJ) بانشاء خدمة Mobile Money for Resilience(MM4R).

تعمل مبادرة MM4R تحسين جودة حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن وتوفير الأدوات لهم ليصبحوا أكثر اعتمادًا على الموارد المالية وأكثر مرونة.

كما تهدف الى تحسين كفاءة وفعالية برامج المساعدة النقدية الحكومية والإنسانية، تقوية النظام الإيكولوجي للخدمات المالية الرقمية الأردنية من أجل شمول أكبر ونمو اقتصادي واسع النطاق،تعزيز الإدماج المالي الرقمي للاجئين والسكان ذوي الدخل المنخفض وتزويدهم بالأدوات والموارد اللازمة للتعافي وإعادة البناء من حالات الطوارئ.

بعد ثلاث سنوات من إطلاقها ، أثبتت تأثيرا كبيرا على رقمنة برامج المساعدات النقدية الحكومية والإنسانية، والشمول المالي ، وتطوير النظام البيئي الأردني للتمويل الرقمي، كما عززت استعداد الحكومة والأنظمة الإنسانية لتوزيع المساعدات بسرعة في سياقات الأزمات من خلال تعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية (DFS) للاردنيون واللاجئون من ذوي الدخل المنخفض للوصول إلى أموال المساعدة بشكل أكثر ملاءمة وأمانًا و وأكثر فعالية من حيث التكلفة[15]

2.3.3. 3 1- دعمت MM4R **صندوق المعونة الوطنية (NAF)** والتي تعتبر وكالة حكومية أردنية تقدم خدمات مدفوعات اجتماعية لحماية الأردنيين الضعفاء، حيث تعمل بفعل تدريجي تحويل

مدفوعاتها من النقد المادي والشيكات والبطاقات المدفوعة مسبقًا إلى محافظ الكترونية للحسابات المصرفية الأساسية .

-قامت NAF وMM4R بتدريب موظفي NAF على الإدارة الرقمية للمدفوعات ، وإجراء حملات توعية مالية رقمية للافراد المتلقين .

-ساعدت NAF 100000 أسرة مع مساعدة نقدية منتظمة ، 85000 أسرة مع مساعدة تكميلية [16].

2.3.3. 3 2- كما دعمت المؤسسات الاستهلاكية العسكرية (MCE)وخدمات الدفع في الشرق الأوسط (MEPS) (باستخدامDFS للمدفوعات العسكرية) والتي تعتبر وكالة حكومية أردنية تدير شبكة من المحلات التجارية التي تخدم القوات المسلحة الأردنية بما في ذلك الموظفين وأسرهم والمتقاعدين بالشراكة مع شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع(MEPS).

ساعد التعاون MM4R MCE على توفير المحافظ الإلكترونية والبطاقات المرافقة لأفراد القوات المسلحة الأردنية وتمكين متاجر MCE لقبول المدفوعات الرقمية والتي تمكن بدورها إلى الوصول إلى الخصومات في مواقع MCE واستلام المعاشات التقاعدية والرواتب ، والبدلات ، بالإضافة إلى جميع حالات استخدام المحفظة الإلكترونية .

بين يوليو وأكتوبر 2020 ، فعلت MEPS و MCE أكثر من 110.000 محفظة إلكترونية ، بهدف الوصول إلى مليون فرد من القوات المسلحة الاردنية (JAF) لأن العديد من أفراد الجيش يأتون من ذوي الدخل المنخفض وليس لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية[17] .

2.3.3. 3 3- قامت MM4R بتمويل ودعم سوق جو (https://web.souqjo.net/) ، وهو سوق عبر الإنترنت للحرف اليدوية والسلع المنزلية والمنتجات الأخرى التي تنتجها الشركات المنزلية الصغيرة ، تديرها بشكل أساسي النساء وذوي الدخل المنخفض من اللاجئين والأردنيون .

يوفر سوق جو التدريب للأعمال الإلكترونية لتلقي مدفوعات مبيعات التجارة الإلكترونية ،ولقد سجل منذ فبراير 2020 ولوج اكثر من 3000 شركة إلى قاعدة بياناته [18].

2.3.3. 3 4–تم تعاون بين مبادرة دينارك وMM4R ومنظمة Mercy Corps "التي تقوم بتنفيذ برنامج (WIT Water Innovations Technology) الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "وذلك لتقديم قروض للأسر لشراء معدات تقنية لتوفير المياه ،حيث تكون المدفوعات الاصلية المدفوعة على الشكل المادي ثم تحول الى محافظ الكترونية بواسطة مزود خدمات الدفع [19]..

2.3.3. 3 5- دعمتMM4R مبادرة تاندا (رقمنة جمعيات الادخار والائتمان الدورية (ROSCAs)): والتي تخص تطبيق مبتكر للهاتف المحمول يسهل تكوينه (https://www.tandasmart.com)، حيث يستخدم المحافظ الإلكترونية للمدفوعات بين أعضاء ROSCA مع ما يقدر بنحو 1.1 مليون من البالغين المشاركين في ROSCAs (جمعيات الادخار والائتمان الدورية) في الأردن[20]

2.3.3. 3 6- كما توسيع نقاط وصول DFS (الخدمات المالية الرقمية) إلى أفراد المجتمع الأردني من خلال إطلاق البنك المركزي الأردني صندوق التحدي لإسراع القبول التجاري للمدفوعات الرقمية والذي يتكون من سبعة مزودي خدمات محمول (زين كاش ،Orange Money و Al Hoolool و Dinarak و Aya و MEPS و Gadha).

تضمنت الأنشطة الرئيسية لهذا الصندوق الى :تنسيق عمليات حل النزاعات وإجراء حملات تسويقية مشتركة ، وتقديم حوافز للتجار لقبول المحافظ الرقمية باستخدام رموز QR(رمز الاستجابة السريع)، التقليل من الانقطاعات في تدفقات المدفوعات، تعزيز البنية التحتية لقبول الخدمات المالية الرقمية [21].

2.3.3. 3 7 - تعاونت MM4R مع شركة البريد الأردني على ترقية أنظمتها و بناء قدرات البريد الأردني كوكيل لمقدمو خدمات الدفعPSP مع شركة الدفع والمقاصة الأردنية JoPACC ، مما يتيح للبريد الأردني تسريع دور الوكيل للتحول من النقد الاصلي إلى النقد الرقمي، ولقد خصص 171 موقع من مواقع البريد الاردني في جميع أنحاء الاردن لتسهيل المعاملات المالية الرقمية[22] .

2.3.3. 3 8 – دعمتMM4R تطوير شبكة وكلاء في مخيمات اللاجئين عن طريق شراكة دينارك ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC) والذي يهدف الى تحول المدفوعات التي تدفع في المعسكرات على شكل

نقدي إلى محافظ الكترونية ، حيث يمكن للمنظمات الإنسانية إجراء المدفوعات عبر الهاتف المحمول وبالتالي تقليل المخاطر المرتبطة بالمدفوعات النقدية المادية[23]

3 .2.3. 3 9- عملت MM4R مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) و (MEPS) (خدمة الدفع في الشرق الأوسط) قصد التوسع في القبول التجاري عبر الأجهزة المحمولة عبر شبكة برنامج الأغذية العالمي المكونة من 200 بائع تجزئة حيث ساعدت هذه المبادرة على توسيع نقاط الوصول إلى المحافظ الإلكترونية بشكل كبير ، مما يسمح للأفراد بإنفاق أموالهم رقميًا بدلاً من السحب والتعامل المادي [24]

4 .خاتمة

لقد تطور الشمول المالي في الأردن بشكل كبير على مدار سنوات تطبيقه و يرجع ذلك الى جهود عدة مبادرات في تحقيقه ومن أبرزها خدمة MM4R.

- في سنة 2020 ، ارتفعت نسبة الشمول المالي إلى ما يقارب 50 %بدلاً من نسبة 41. 5 % المستهدفة، وانخفضت الفجوة الجندرية إلى حوالي% 29 بدلاً من % 35 وهذا يدل على النجاح الكبير الذي تحقق نتيجة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

-في أكتوبر2020 تم تسجيل مليون محفظة محمولة ،42٪ منها نشطة حيث يعد هذا المعدل مرتفع بالنظر إلى المتوسط العالمي البالغ 36% ، وهو ما يدل على استيعاب كبير للحساب واستخدام مرتفع.

-زيادة في محافظ الهاتف المحمول أكثر من 10 مرات منذ عام 2017 ، مما يعكس سوقًا كبيرًا للخدمات المالية الرقمية وذلك منذ اطلاق MM4R.

-تم اقراض لما يزيد عن 17 ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط منهم أكثر من % 64 متواجد خارج عاصمة الأردن ، كما ساهمت هذه التمويلات بخلق حوالي 7000 فرصة عمل جديدة.

- في سنة 2019 احتلت الأردن المرتبة الرابعة من حيث مؤشر الائتمان المرتفع وهذا من بين 134 مؤشر وذلك وفق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي.

هذه النتائج هي نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلها البنك المركزي الأردني في تحسين الإطار التنظيمي القانوني لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة الاستخدام النشط لها ، واقامة نظام فعال لحماية المستهلك

المالي ، وتمكين المرأة لتكون قادرة على الوصول واستخدام الخدمات المالية ، وإنشاء أول مكتب خاص للمعلومات الائتمانية في الأردن ، كما لعب دورا أساسيا في تعزيز الثقافة المالية لبناء ثقة الأفراد في الشؤون المالية ، وتقديم خدمات ومنتجات مالية ميسورة التكلفة.

5.قائمة الهوامش والمراجع :

1حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر،2020 ،آلية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ص494

2 صندوق النقد العربي ،2015 ، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي (ورقة عمل مقدمة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية–فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية) ، ص2

3 صندوق النقد العربي، المرجع السابق ،ص27

4ملخص الاستيراتيجية الوطنية للاشتمال المالي،ص (7-9)، متوفر على

https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Exec consulté le 10 /1/2022utive%20Summary%20AR.pdf

5 ملخص الاستيراتيجية الوطنية للاشتمال المالي، المرجع السابق، ص 9

6 تقرير الاستقرار المالي،البنك المركزي الأردني،دائرة الاستقرار المالي، ص12 ،متوفر على:

https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/2020/JFSR-A2020%2010-10-2021%20V1.7%20final%20.pdf consulté le 12 /1/2022

7 تقرير الاستقرار المالي،المرجع السابق،ص13

8 تقرير الاستقرار المالي،المرجع السابق،ص14

9 تقرير الاستقرار المالي،المرجع السابق،ص15

10 Financial inclusion report ,P28, avaiable in https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/Financial%20Inclusion%20Report%202018%20-2020.pdf consulté le 14 /1/2022

11 Financial inclusion report ,p29

12 Financial inclusion report ,P30

13 Financial inclusion report , P31

14 Financial inclusion report ,P 32

15 Financial inclusion report ,P 33

16 Financial inclusion report ,P 34

17 Financial inclusion report ,P35

18 Financial inclusion report ,P36

19 Financial inclusion report ,P37

20 Financial inclusion report , P38

21 Financial inclusion report ,P39

22 Financial inclusion report ,P 40

23 Financial inclusion report ,P 41

24 Financial inclusion report ,P 42